اقتصاد مجتمع المعرفة

بسم الله الرحمن الرحيم
ما هو هدف علم "الاقتصاد"؟ هو توفير المعيشة الطيبة لكل فرد في المجتمع. و "المعيشة" خمسة أشياء: الأكل و اللباس و الشرب و السكن و الصحة. و "الطيبة" تعني أن نطور كل واحدة من هذه الفروع الخمسة حتى تبلغ طورها الأعلى. و "لكل فرد" يعني أن لا يكون ثمة وسيط بين الفرد و حاجته، بل يأخذها مباشرة من الوزارات. و "في المجتمع" يعني أن وزاراتنا لا تهتم إلا بالناس الذين يسكنون في مجتمعنا، و لا مصلحة إلا مصلحتهم، فلا يعطون أي دولة أخرى أي شئ إلا بمقابل ينفع أفراد مجتمعنا.

الحياة شجرة لها خمسة فروع : علم النفس ، و علم الاجتماع ، و علم الاقتصاد ، و علم الحكم ، و علم الكبرياء . و لا حياة إلا لمن تعلم هذه الفروع الخمسة و أتمها. و لا يمكن الاستغناء عن واحدة منها. و بالتالي فعلم الاقتصاد يساوي خُمس الحياة. حياة من لا يفهم الاقتصاد كوجه إنسان و لكن بلا فم. و لذلك علينا أن ننفع من قوتنا لكي نغوس في هذا العلم.

رغبات الإنسان ثلاثة لا رابع لها: المعرفة ، و الزوجة ، و المعيشة . المعرفة هي أن يصبح عقله كعقل الخالق. و الزوجة هي المكملة و المرآة و طريق المتعة و كذلك الزوج للمرأة فالمقصود في الأصل هو المتعة الجنسية الكاملة، و المعيشة هي أن يشبع و يرتاح جسمانيا لكل يتفرغ للمعرفة و الروح. أي خلل في أحد هذه الرغبات الثلاث يؤدي إلى خلل في الباقي و بالتالي تنشأ الأمراض النفسية و بعد المرض يأتي الموت بأشكاله و عذابها. أما المعرفة فهي من الصلوة أي دراسة كتاب الله. فهي مجانية و لا تحتاج إلا إلى الكتاب. و لكن الكتاب يحتاج إلى عمل لإنتاجه كالورق و الحبر. و أما الزوجة فمجانية فإن الإنسان لا يُباع و يُشترى. و بالتالي ينحصر هم علم الاقتصاد في الرغبة في المعيشة. و بما أن المعيشة تأتي بحسب المنهج الاقتصادي الذي يتبعه المجتمع، و بما أن كل مجتمع سيتبع المنهج الذي يتلاءم مع أفكاره، فبذلك نريد أن نبيّن منهج مجتمع المعرفة في الاقتصاد. فتعالوا ننظر.

-.-

{ أساس أي منهج اقتصادي }
إذا حللنا كل المناهج الاقتصادي فسنرى أن أساس أي منهج هو شئ واحد فقط، و بحسب تقييمهم لهذا الشئ سيتشكل باقي المنهج. و هذا الأمر هو : كيف تُقيّم الأشياء .

أي عملية اقتصادي لها ثلاثة محاور: العمل و الانتاج و التوزيع. فمثلا في فرع "الطعام" يوجد عمل الزارع، ثم الانتاج أي الثمار، ثم الكيفية التي يستحق فيها الناس أخذ هذه الثمار كشرائها بالمال مثلا. لا خلاف على "العمل" و "الانتاج" إذ كل الناس تعمل و تنتج مهما اختلفت أفكارهم عن الحياة و مناهجهم الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية. و لكن الفرق هو في المحُور الأخير: أداة التوزيع. أي تسعير المنتجات و كيفية حصول الناس على هذه الأداة.

في منهج كل أهل الأرض اليوم هذا الأساس هو : النقود . و لكن كل هذه المناهج و التي هي في الواقع منهج واحد و إن اختلفت ألوان أفكار الناس ، كل هذا المنهج فاسد و مفسد إلى أقصى الحدود. و أما في مجتمع المعرفة فإن كل المنتجات المعيشية مجانية.

نعم ، كل المنتجات المعيشية الخمسة مجانية.

و بعد دراستي للأمر من جوانبه توصلت إلى أن أي مجتمع يُسعّر المعيشة بنقود هو يحيا في جهنم مباشرة. و لا أقصد جهنم بالمعنى المجازي و لكن جهنم بحق. و أيضا أن خلق اقتصاد مجاني أسهل بكثير من خلق اقتصاد النقود. أسهل بكثير. كثير جدا. و ليس كما يظن عبيد النقود ، فالأمر ليس خيال و شطحات. بل هذا أمر علمي بحت، و مثبت بالبراهين الواقعية التي نعرفها كلنا و بالبراهين العقلية كذلك التي هي من حقل العقل المجرد. و أيضا أن وجود النقود هي السبب الرئيسي لكل مصيبة في المجتمع، أو هو من الأسباب الرئيسية في كل مصيبة أيا كان نوعها ، و لا يوجد جانب من جوانب الحياة إلا و قد أفسده وجود النقود في النظام الاقتصادي.

فالتسعير سعير. و لذلك سُمّي "تسعير" لأنه حقا و صدقا يُسعّر نار جهنم في أي مجتمع يوجد فيه.

ففي الواقع، كل المناهج السياسية و الاقتصادية ترجع إلى أحد أصلين: إما نظام قائم على النقود ، و إما نظام قائم على المجانية. و بعد ذلك لا فرق بين المناهج إلا في أمور فرعية يمكن تغيرها بسهولة. و لذلك يجب أن نحدد أساس منهجنا بقوّة و رسوخ ، و بعد ذلك ندرس باقي المسائل.و بما أن الليل قبل النهار، فسنعقد فصلا في النقود و بعد ذلك في منهج مجتمع المعرفة في الاقتصاد.

-.-

{ هدم الأساس النقدي}

نستطيع أن نعرف قيمة أي شئ، قيمته الواقعية، إذا افترضنا زواله. فمثلا إذا أردنا أن نعرف قيمة الشمس فعلينا أن نرى ماذا سيحصل لو زالت الشمس. و الجواب أننا سنموت و سيموت كل ما هو على الأرض و غير ذلك. فإذا أردنا أن نعرف قيمة النقود أيا كان شكلها فعلينا أن نُزيل النقود و نرى ماذا سيحصل.

يقول لنا أصحاب منهج النقود : إذا لم يكن ثمة نقود فإن أربعة أمور ستقع : لن يعمل الناس. و لن يُطوّروا أعمالهم و يبدعوا. و لن نستطيع أن نُقيّم الأشياء في المجتمع بمعيار موحّد. و لن نستطيع أن نُوزّع الانتاج بعدل. و بالتالي سيفسد كل شئ.

يقولون كل هذه الأمور بيقين . و يصفون أفكارهم على أنها قاعدة مطلقة. فهل هذا صحيح؟ تعالوا نراها واحدة واحدة.

١- "النقود هي المحُفّز للوحيد للعمل". فماذا عن الأعمال الخيرية؟ ها هم بشر يقومون بأعمال بدون أن يأخذوا عليها أي نقود. بل إنهم أنفسهم يدفعون نقودا لكي يقوموا بهذه الأعمال. هذا يكفي لكسر هذه القاعدة الوهمية. ثم الأعمال الأسرية. ترى الأخ المريض يقول لأخيه: اذهب إلى محل كذا و اجلب لي كذا و اعمل كذا. و ترى الأخ يعمل. فها هي كل الأسر تعمل لبعضها بعضا بدون نقود. ثم الأعمال الدينية. ها هم مليارات من الناس في كل ناحية من نواحي الأرض يقومون كل يوم بأعمال شاقة و متقنة و مع ذلك لا يأخذون أي نقود عليها ، بل في كثير من الأحيان يجمعون النقود طوال حياتهم لكل يدفعوها للقيام بطقس ديني. و نستطيع أن نُعدد عشرات الأعمال بل

مئات كلها يقوم بها الناس بدون أن يتوقعوا أو حتى يرغبوا في الحصول على نقود منها. بل إن أجمل أعمال الحياة هي أعمال لا علاقة لها بالنقود.

و العجيب أنه حتى في مجتمعات اليوم القائمة على النقود فإن الذي يعمل بحافز النقود عادة ما يكون محتقرا اجتماعيا. كالعاهرقة و ما يُسمّى عندنا "المصلحجي". إن كانت النقود الواسطة لكسب المعيشة فلماذا تحتقرونهم !

بل إن الأعمال التي يُحفّزها كسب النقود هي في الأعم الأغلب أعمال فيها ضرر و غش إذ يريد أصحابها تقليل تكاليف الانتاج. فيسيئون العمل و يضيفون مواد كيميائية و ما شابه من سموم لا لشئ رلا لكي يكسبوا المزيد من النقود. و عندما يعمل المدرس لكل يكسب النقود فهل سيُدرّس أم سيعمل أي شئ مهما كان ضعيفا إن كان سيستطيع أن يحصل على نقوده في آخر الشهر. و عندما يعمل البناء و المقاول بحافز النقود هل سيهتم بإتقان عمله أم تقليل التكاليف ليزيد كسبه مهما كان الضرر على الناس. أقولها كقاعدة و لها شواهد لا حصر لها : كل عمل مُحفّز بالنقود هو عمل فاسد . و كل الناس تعرف ذلك و تشتكي منه و لكن يظن الغافل أن سبب الفساد هو "سوء الأخلاق" أو "عدم خشية الله" أو "الأنانية" و ما أشبه من أوهام. إلا أن الحق هو أن سبب الفساد هو وجود النقود و كونه المحُفّز للعمل. و لذلك قد ترى الموظف فاشلا في عمله الذي لا يهمه منه إلا أن "يكسب لقمة العيش" و لكنه متقن في لعب الورق و كرة القدم و ما شابه من الأمور التي يقوم بها بسبب حافز آخر غير النقود بالرغم من أن هذا العمل الآخر أصعب بكثير من الوظيفة و مع ذلك يقوم به بشغف و إتقان.

فعلى العكس تماما مما يظن أصحاب منهج النقود ، فإن كون النقود حافز للعمل هو أمر سئ جداً. لماذا يتذمر الموظف من عمله و لا يتذمر صاحب العمل التطوعي أو الديني و الذي يبذل من الجهد عشرات أضعاف ما يبذله عشرة موظفين؟ من شوّه مؤسسة الزواج و العلاقة بين الذكر و الأنثى إلا النقود ؟ من حرهف الدين إلا "العلماء" الذين يأخذون أجرتهم من الحكومة أو من الناس، هذا يُحرّف ليُعبّد الناس و هذا يُحرّف ليُرضي غباء الناس؟ من خلق الحروب العالمية إلا أصحاب النقود ؟ من أغرق البلاد بالديون إلا البنوك أرباب النقود ؟ هل مات الناس و تعذّبوا من الأمراض إلا لأن الأطباء يريدون الورق الملوّن لكي يشفوا الناس؟ هل انتشرت أكثر الجرائم إلا بسبب النقود ؟ من كل عشرة مصائب في المجتمع تسعة بسبب النقود ، و واحد أيضا للنقود فيه سبب بوجه أو بآخر.

فأسوأ مُحفّز للعمل هو هذا الورق الملوّن .

٢- "النقود مُحفْز الإبداع". المبدعون على مرّ التاريخ هم أناس لا يبالون بالأموال و العلاقات الاجتماعية و النفاق. بل إن أكثر المبدعين ماتوا و هم فقراء لا يكادون يجدون لقمة العيش. لكل يعمل الناس لا يحتاجون إلا إلى عقولهم و الموارد الطبيعية و جهدهم. فالورق المُلوّن لا يرسم لوحة و لا يُطوّر آلة. و هل عرفتهم يوماً أن عالما قال "لن أفكّر إلا إذا أعطيتموني نقودا" ؟ و لو وجدتم هذا المنحط، فكم نسبة المنحطين إلى الراقين؟

بل إن المبدع يموت عندما يعجبه المال. و يتوقف عطاءه من القلب و يصبح همه الكسب و بالتالي يبدأ يموت أمام الناس. و إن أكثر الناس يكرهون الذي يعبد المال خاصة إذا كان من العظماء في أعينهم. مثلا رجل الدين الذي

يأخذ المال على تعليمه فإنه يسقط من أعين الناس، و كذلك الكثير من المبدعين ماتوا بسبب تحوّل عطاءهم من عطاء مدفوع من القلب إلى عطاء محدود بالكسب.

و هل اخترع الأسلحة المدمرة و المخدرات بأنواعها و الصواريخ إلا علماء مبدعين يريدون "النقود"؟ و الشركات التي تنتج الأدوية همها الكسب، و لذلك لن تلقي دواء كلفها نقوداً كثيرة في المزبلة إذا اكتشفت أنه مُضرّ. ر لهذا حوادث مشهورة كثيرة مات فيها الكثير من الناس بسبب مثل هذه الأدوية، و لقد عرفت الشركة أن الدواء مضرّ و لكن بعد أن أنتجته، فقامت بتصديره إلى دولة أخرى و كسبت نقودها العزيزة و اللعنة على كل الناس إذا كانوا سيجعلونا نخسر أموالنا. و كذلك الشركات التي تنتج كل يوم جهازاً جديداً له مدّة صلاحية معيّنة لكي يعود الناس و يشتروا منهم، إذ إن صنعهم لجهاز يصمد لمدة طويلة يؤدي إلى خسارتهم للنقود. و كذلك كل شركات الإعلان إلا قلة لا تذكر هدفها الأساسي هو جعل الناس تشتري أشياء لا تحتاجها في الواقع و لكن للترف المضر فقط.

فالنقود تقتل الإبداع النافع و الكثير من غيره. و الشاذّ لا قاعدة له. نعم قد يبدع بعض الناس لكسب النقود، و لكن هذا الإبداع لن يستفيد منه عامّة الناس، بل فقط أصحاب و ملاّك هذا الإبداع. فالذي يخترع جهازا يقلل من تكاليف الانتاج لن يُخفّض سعره إلا بالقدر الذي يجعله يغلب منافسه، و لكن إذا احتكر فلن يبالي و سيرفع الأسعار و سيتعتبر انخفاض التكاليف نعمة له خاصّة. و هذا معلوم للناس و مُشاهد يومياً.

فهذه أيضا فكرة واهية لا أساس واقعي قوي لها.

٣- "النقود ضرورة لتقييم الأشياء بمعيار واحد". كان النظام قائم على المبادلة، أنت أنتجت حديدا و أنا أنتجت تفاحا فتعطيني حديدا و أعطيك مقابله تفاحا. و هذا نظام فاشل و الكل يعلم ذلك. فتطوّر الأمر. و أصبح المال أو النقود هو الوسيط كما هو اليوم. فلكل شئ سعر. و بالتالي لا نحتاج أن نبحث عن صاحب حديد يريد تفاحا لكي نعطيه من تفاحنا و نأخذ من حديده. و هذا أيضا نظام فاشل و سيسقط قريباً كصاحبه. و بالتالي سننتقل إلى الطور الأعلى و هو أن كل شئ مجانّي. و لكن يقال لنا أن النقود ضرورة حتمية لتقييم الأشياء، و المفترض أن هذا التقييم عادل . فتعالوا ننظر.

حجرة مُلوّنة تُسمّى ألماس أثمن بمليون مرّة من كأس ماء نظيف. حجرة بمليون ريال. و الماء بريال. أي تقيم هذا؟ تعالوا نجلب كل ألماس العالم و نضعه في غرفة واحد ثم نحبس رجلا معها، و نتركه بلا ماء و لنرى ماذا سيفعل. هل سيبلع الحجر أم ماذا؟

مدير بنك يجلس على مكتب في غرفة مريحة و يتفلسف هنا و هناك و يوقّع أوراقا يحصل على مرتّب أكثر من مرتّب الطبيب بعشرات أو مئات المرّات. هذا يلعب بالأوراق و يدمّر المجتمع بالديون، و هذا يعالج الناس و يريحهم، و مع ذلك هذا يحصل على الملايين و هذا قد لا يحصل على عشرات الآلاف.

رجال الحكومة و أبناءهم لا يعلمون شيئاً ينفع أو ينتج أي من فروع المعيشة الخمسة و لاغيرها و مع ذلك يملكون من هذا الورق الملوّن ما يمكّنهم من شراء أي شئ سواء كان منتجا أو بشرا، و لكن العامل الذي يكدح ١٥ ساعة في اليوم قد لا يملك أن يسدد فواتيره الأساسية.

هل أحتاج أن أكمل؟ لا أظنّ. الذي يتبجّحون به هو معيار غبي لا أساس له في أي شئ. على أي أساس تقولون أن كذا يساوي واحد و كذا يساوي ألف ؟ لا تقولوا "بحسب طلب الناس" لأن عدد الذين يطلبون الحجر الملوّن قلة و مع ذلك هو أغلى شئ ، و عدد الذين يريدون الماء كثرة و مع ذلك هو أرخص شئ عادة. و لا تقولوا "بحسب الندرة" لأنه يوجد الكثير من الأشياء النادرة و مع ذلك لا قيمة لها. و قد يُقال "بحسب العرض و الطلب معا" و هذا لا يظهر إلا في حالات نادرة يمكن أن نفترض اجتماع جميع أهل الطلب و جميع أهل العرض في محل واحد أو يتّصل أمرهم ببعض ، و معلوم أنه حتى في الأسواق المالية العالمية لا يتّصل بهذه الأسواق إلا بعض الناس لا كلّهم ، و قلّة قليلة جدا منهم ، و كذلك هذا لا يفسّر وجود أسعار في الأسواق الشيوعية أو حين تُسعّر الحكومة الشئ بالفرض الإداري . و مهما كان ، فإن وضع سعر على أي شئ هو عملية عشوائية في أصلها، و صاحب الشئ هو المستبد الذي يملك أن يُسمّى سعره، كالعاهرة التي تقول "سعري ١٠" أو "سعري ١٠٠،٠٠٠" أمر شخصي بحت .

الشئ الوحيد الذي يسبق الانتاج هو العمل. نحن لا نخلق الموارد الطبيعية و لكن نستعمها و نُغيّر فيها. فالمتغيّر في معادلة الانتاج هو العمل البشري. فقيمة الانتاج ، لو كان الانتاج سيتمّ ، يجب أن تكون مستمدة من العمل. و لكن الواقع الحالي أن أفقر طبقة في المجتمع هي الطبقة التي تستخرج كل شئ! الطاغية الذي يدعي أنه صاحب المزرعة يجلس في بيته و يكسب كل شئ و العمّال في هذه المزرعة يكاد أحدهم لا يحصل إلا على ما يكفيه أن يعيش هو و أهله بالرغم من أنه و إخوانه هم الذين استخرجوا كل هذه الثروة التي يتنعّم بها الطاغية.

نظام الأسعار من أوله مبني على هوى مستخرج الانتاج. فلو كان محتكراً فله أن يفعل ما يشاء.و لو كان منافساً فهمّه الحصول على أكبر ربح. و بالتالي، فإنه إن لم يستطع أن يرفع قيمة السلعة فإنه سيعمل على تخفيض تكاليف انتاجها، و هذا يعني زيادة الشقاء في العمل، و تخفيض أجور العمّال، و جلب موارد أرخص و لو كان فيها ضرر على الناس المستهلكين.

فوجود الأسعار هو سبب شقاء العمّال، و صعوبة المعيشة، و انخفاض الجودة. و بالتالي إذا زالت الأسعار فهذه الثلاثة ستزول و يأتي عكسها إن اكتمل امنهج في عقول الناس و عملوا به.

٤- "لن نستطيع أن نُوزْع الانتاج بعدل بدون النقود". ما المقصود "بعدل" ؟ العدل هو أن يأخذ الإنسان من المجتمع بقدر ما أضاف إليه. فعندما تملك ورقة نقود تقول "١٠٠ ريال" فهذا يعني أنك أضفت إلى المجتمع من الانتاج بقيمة "١٠٠ ريال". فهل هذا هو الواقع ؟ بالطبع لا . أقلّ الناس انتاجا هم أكثر الناس مالا. و أوّل هؤلاء هم أصحاب البنوك المركزية و غيرها.

فهؤلاء يملكون مطابع المال، و يكسبون أموالهم من الربا و الديون و الاستيلاء على أملاك الناس، و لا يضيفون إلى المجتمع شئ في واقع الأمر، و مع ذلك يملكون كل المال لشراء أي شئ. و كما قلنا من قبل ، فإن رجال الحكومة، أو قل النتثلين المحترفين لا يزرعون و لا يبنون و لا يشفون و لا يصلحون و مع ذلك هم و أزواجهم و أبناءهم يملكون كل شئ. إذ بالطبع لن ترضى الحكومة أن يطبع أحد المال إلا لو كان سيعطيهم من الأموال ما يشاؤون. فهو في نهاية الأمر ورق ملوّن. و لكن الفرق أن الحكومات تدعم هذا الورق بقوّة الجيش و الأمر المطاع. فالمصارف تقوم كما يقوم مزوّري العملات بخلق ورق معينّ قبله الناس أن يكون وسيطا للتبادل. و بالتالي يسرقون جهود الناس و يعذبّونهم في تحصيلهم لمعيشتهم عندما يعطونهم هذا الورق و يأخون إنتاجهم.

الحكومة ليست كما يظنّ الناس و يضعون تعريفات كثيرة لأنواع الحكومات، و هذا كله تضليل قبله الناس و اعتادوا عليه. تعريف الحكومة الواقعي هو هذا : مجموعة أفراد رسخت لنفسها السلطة لطباعة النقود وحدها. و بذلك يعمل الناس و تأخذ هذه المجموعة كل شئ، لأنهم يملكون أداة الحصول على كب شئ ، أي "النقود". و كل المسرحيات التي تقوم بها الحكومات في كل مكان ما هي إلا لتضليل الناس عن هذه الحقيقة. فكر في الأمر. ماذا تملك أي حكومة في الواقع غير طباعة النقود الذي هو الوسيلة لشراء كل شئ في الواقع؟

الحكومة هي النقود التي تطبعها. و الباقي كله أفلام و مسرحيات. بعضها مسرحيات مرعبة و بعضها مضحكة لتسلية الناس و إلهائهم عن واقع الأمر. و كما أن بعض الممثلين يجتمعون في فيلم واحد، فكذلك يمثل بعض الناس من هنا و هناك ليعرضوا على الناس أفلام، و لذلك يصورونهم و يعلنون ذلك. و إلا فهل سمحوا يوما بوجود كاميرا في "الاجتماعات المغلقة" ؟ إني أراهن على أن هذه المجتمعات المغلقة هي جلسات ضحك و لعب الشطرنج و ما شابه، و لعل بعض النساء يزتي لكي يعرضوا عليهم بعض..."القضايا المهمة".

و أما لو كان "بعدل" يعني أن نعطي كل إنسان بقدر جهده الذي بذله. فإذن يجب أن يموت كل الأطفال لأنهم لا يبذلون أي جهد. و كذلك كل الشيوخ. و كذلك كل طلاب المدارس. و كذلك كل المرضى المزمنين.

و أما لو كان "بعدل" يعني أن نعطي كل إنسان على قدر حاجته. فهذا لا يحتاج إلى وجود نقود، بل عندها سيكون وجود النقود سبب لموت المجتمع و مرضه. إذ قد يكفي الإنسان "١٠٠٠ ريال" في الشهر، و لكنه يملك مليون . فيقوم بحسب باقي المليون من التداول، و بالتالي ينزف جسم المجتمع. و كلنا أو أكثرنا يعرف عن التجار الذين يملكون مليارات في الحسابات و هم من أبخل الناس. و لعلك إذا رأيته في الشارع تظنه لا يملك قوت يومه. و الإنسان يأخذ بقدر حاجته في بيته و لا حاجة للنقود. فهل يوجد في بيتك أيها السامع أي نظام نقدي و لا يمكنك أن تفتح الثلاجة لتفتح أو تشرب إذا دفعت مالاً لأبيك الذي جلب الطعام إلى البيت؟ كلنا نعيش في بيوتنا تحت ظل النظام الاقتصادي لمجتمع المعرفة، و لكن مجتمعنا هو جحيم. فنحن لم نبتكر نظاماً من العدم أو نحلم أحلاماً و نريد تطبيقها. كلنا نعيش في بيوتنا تحت هذا النظام المجاني. فما نريده هو أن نحوّل مجتمعنا إلى بيت كبير. اقتصاد المعرفة هو نظام الأسرة في أصله.
فالتوزيع عقلياً و واقعياً يجب أن يكون على أساس المنفعة الواقعية فقط ، الحاجة .

الإنسان مدفوع بالكبر. فإذا منعته عن شئ إنه سيرغب في هذا الشئ. و بعد أن يحصل عليه سيرفضه لو لم يكن يحتاجه. و هل قصة آدم غريبة عنكم. كل ثمار الجنة حلال، إلا شجرة واحدة، ترك كل الحلال و لم يرد إلا الشجرة و لو كان بعصيان رب العزّة. فهل سيبالي الناس بعصيان قانون أو بشر حقير في سبيل تحصيل ما مُنع منه؟ و لكن من الجهة الأخرى في البيت يوجد كل شئ مجّاناً. و ترى الأم تصرخ في وجه ابنها لكي يأكل فيمتنع. فسبحان الله. يقول الواهم "لو جعلنا المنتجات مجّانية فسيأخذ كل أحد كل شئ و يتضارب الناس" (ملحوظة : هذه أقوى حجّة ضد نظام المجّانية هذا) أقول "هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين" . لماذا ترسلون الكلام إرسالاً بلا أي حجة و تتوقعون أن نصدقكم، و لكن إذا ذكرنا نحن فكرة واحدة فتطالبون بعشرات البراهين. أفكاركم تافهة سفيهة مثل نفوسكم و مع ذلك فإن سعة صدورنا تجعلنا نناقش أفكاركم و كأنها جديرة بالبحث. و أفكارنا واقعية تعيشونها كل يوم و مع ذلك تنكرونها و تطالبون بالبرهان. حسناً، دعونا نتنزّل و ننظر إليكم قليلاً.

هل أنت يا صاحب هذا الاعتراض تذهب إلى ثلاجة بيتك و تجمع كل الطعام و تُخبئه في خزانة غرفتك؟ لو علمتم أحدا يفعل ذلك لذهبت به إلى طبيب نفساني. ثم لماذا سيأخذ فوق حاجته؟ لا يخزن المال إلا من يخشى أن يأتي يوم يحتاج فيه إلى هذا المال. فإذا كان كل الانتاج دوماً مجّاني، فمم تخاف إذاً.

سر هذا الاعتراض هو واقع التفرقة بين الناس الذي خلّفه النقود. و بحكم العادة ما يزال في لاشعور البعض أن الناس متفرّقين و متعادين. و هذا صحيح لأن النقود تخلق العداوة بطبيعتها. و لكن إذا زالت و أصبح كل شئ مجّاني فلن يكون ثمّة محل لمثل هذه الاعتراضات. فكّر في الأمر قليلا و سترى.

التوزيع العادل متحقق فقط في الاقتصاد المجاني.

و لأهل القرءان أذكر و أقول: اقتصاد النقود يخلق أعداء و مستضعفين . و لكن اقتصاد العطاء يخلق إخواناً على سرر متقابلين.

فإذن نخلص إلى هذا : إما أن يحترق الناس و إما أن يحرق الناس كل النقود.

من هو الذي يعارض زوال النقود ؟ إما صاحب نقود ، و إما من يأمل أن يملك هو النقود يوماً ما و يحرق الناس لفرحة نفسه القليلة. و بالطبع لا نتوقع غير ذلك إذ الإنسان أناني لا يبالي بغير نفسه. نعم من يريد منهج النقود و منهج المجان كلاهما أناني. و لكن منهج النقود يُفرح قلة و يُعذّب كثرة دائماً و أبداً. و منهج المجّان سيفرح الكثرة و يعذب قلة قليلة جدا لا تُذكر. و بالتالي فإن أنصار اقتصاد المعرفة هم الكثرة الغالبة في كل مجتمع. و اللعنة على القلة الحقيرة في سبيل فرحة الكثرة و ارتقائهم. و سيزول القلّة بزوال النقود.

لا يتوقع أحد أن يحلم أن أصحاب النقود سيحرقون نقودهم. فهذا مستحيل حتى في أغرب الأحلام و لو نمت بعد عشاء كبير. و هذا بديهي و مسلم به. و لكن الطريق إلى ذلك هو أن لا يعترف الكثرة بالنقود. فقط. و سيزول

النظام كله. فاعتبروا النقود الحالية كالنقود المزوّرة، هل تقبلونها ؟ هذا هو باب قتل الجبارين. فإذا دخلتموه فإنكم غالبون.

هذا الكثرة هو سبب خلق اقتصاد المعرفة . و عقل القلة من العلماء سيدفعهم إلى خلق اقتصاد المعرفة حتى لو كانوا من أصحاب النقود و من المنتفعين بهذا النظام. و لكن مع ذلك فالمعوّل عليه هو عذاب أكثر الناس في المجتمع.

و ليعلم الكثرة في أي مجتمع أمرين : لا تحلموا بأن يتحسن حالكم تحت ظل نظام النقود ، لأن النظام في صلبه يوجب على القلة أن تستقل و تسرق الكثرة العاملة، و من هنا يكسبون فأعيد و أكرر إما أن تصبروا و تستمرؤوا العذاب و الكدح و الفساد الذي أنتم فيه الآن و إما أن ترغبوا في حرق كل النقود و أخذ اقتصاد المعرفة كله.

و ثانيا ، اعلموا أن راحتكم لن تتم بأن تسرقوا النقود ، و كذلك لن تتم بأن تثوروا على أحد أو تقتلوا أحدا أو تستعملوا أي عنف جسماني. هذا لا علاقة له بالأمر. الأمر أبسط من ذلك. فقط لا تطيعوا هذه الورقة الملونة، و اعتبروها كأي ورقة ملوّنة رسمها طفل صغير، انظروا إليها اضحكوا ثم ألقوها بعيداً. و عندما يرغب الكثرة في شئ فإنه سيتحقق.

-.-

{اقتصاد المعرفة}

١- (غاية العمل هي أن لا نعمل). فالحياة ثلاث : علم و زواج و معايش. أما العلم فدراسة كتاب الله. و أما المعايش فهي الطعام و اللباس و الشراب و المسكن و الصحة، و هذا ما يهتم به الاقتصاد. و أما الزواج فهو أن يجتمع الذكر العامل للعلم مع الأنثى العاملة للمعيشة. و هذا هو أصل و قاعدة مجتمع المعرفة.

فالمعايش مجرد وسيلة لإبقاء الجسم حيا صحيحاً. و ليست للهو و لا للزينة و لا للعب و لا للتفاخر و لا للتكاثر في الأموال و الأولاد. باختصار ليست للشعور بالكبرياء و الفرحة. و لكن للراحة فقط. و هذه هي القاعدة التي تحكم كل عملنا للمعيشة. و عملهم هذا مبرر إذ لا يملكون العلم الذي نملكه نحن العرب، أي عقل الخالق المتعالي. نحن نستمد شعورنا بالكبرياء من كوننا خلفاء الخالق الأعلى الذين يملكون روحه و عقله. و نستمد فرحتنا من هنا و من علاقتنا الزوجية و معاشرتنا لزوجاتنا و معاشرتهم لنا. و لذلك نرى أن السفهاء من البشر هم الذين يستمدون كبرياءهم و فرحتهم من أمور المعيشة. و لذلك تهلك معايشهم و مجتماعتهم.

فمثلا، الطعام عندنا محكوم أولا بقاعدة الصحة لا غير. فلا نبالي بمظاهر الزينة و لا الامتياز الطبقي و اختلاق المسرحيات التمثيلية و التكلفات التافهة لكي نُرضي شيئا من رغبتنا في الكبرياء عن طريق رفع أنفسنا على الفقرآء و الذين لا يملكون نفس عقولنا التافهة لكي يجارونا في تفاهاتنا. فطالما أن الطعام صحي و أجسامنا قوية فلا نبالي بغير ذلك. و هذا هو الحق الأكمل. إذ الغاية من الطعام هي الصحة و القوة لا غير. و الباقي أوهام فكرية لا غير. و كذلك نجري في أمور المعيشة الخمسة. فنجعل كل أمر محكوم بحسب الغاية منه لا غير.

و بناء على ذلك. فنحن لا يهمنا من أمور المعيشة إلا أن تكون أجسامنا صحيحة و مرتاحة. و بعد ذلك نذهب و نفرح و نستمتع بالعلم و الزواج، و بذلك نحيا حياة عميقة و بسيطة. و هذا معنى "غاية العمل أن لا نعمل". فنحن نهدف إلى الوصول إلى حالة لا نحتاج فيها إلى العمل للمعيشة مطلقاً. و نعم قد يكون هذا شبه مستحيل، و لكن جعل الهدف عالياً يجعلنا نقفز إلى أعلى ما يمكن، و في ظل الاختراعات الجديدة يظهر أن هذا الهدف ليس بعيداً جداً كما يظن البعض. خاصة إذا أسسنا حياتنا و اقتصادنا على معادلة "عزم" أي علم و زواج و معايش التي ذكرناها كثيراً.

٢-(الآلات عبيد الناس). فأي عمل يمكن أن نستبدله بآلة يجب أن نقوم بذلك بدون تردد. فنلغي أي عمل روتيني، و أي عمل لا نفع واقعي فيه. و بسبب تطور الآلات هذا سنخلق أزمات لن يستطيع المجتمع أن يخرج منها إلا عن طريق تأسيس الاقتصاد على قاعدة عدم وجود أي نوع من النقود أو وسيط التداول. و ذلك لأن تطور الآلات يؤدي إلى الاستغناء عن العمل و الموظفين. و بالتالي تتسوع دائرة البطالة. و كلما تطورت الآلات توسعت البطالة. فما المخرج ؟ حيث إن العمل سبب كسب النقود. و النقود سبب الحصول على المعيشة، و بالتالي عاجلاً أم آجلاً تتفجر الثورات في كل مكان. إما ثورات على الآلات، و إما ثورات على النظام الاقتصادي و الحكومات. فأما الثورة على الآلات فغباء محض، إذ هي وسيلة للراحة للناس و هو ما نهدف له كلنا أصلاً. فليست الآلات هي جذر الأزمة، و لكن وجود النقود كوسيط للتبادل. و سيدرك الناس هذا. و لذلك لن يجدوا إلا أن يثوروا على النظام الاقتصادي القائم على النقود بأنواعها. و هذا هو مجتمع المعرفة من حيث الأصل.

٣- و لكن لماذا لا نبقي على "وسيط التبادل" في أي صورة، و لكن نجعل النقود مستندة على ساعات العمل؟ تعالوا ننظر في هذه الفكرة فإنها جديرة بالدراسة. إذ هي الاحتمال الوحيد الأحسن قبل إلغاء فكرة النقود أو "وسيط التبادل" بالكلية.

أولا، قد يقال أن تفاوت الجهد و العمق في الأعمال المختلفة يجب أن يؤدي إلى اختلاف قيمة الساعة من العمل. فمثلا ساعة من عمل طبيب جراح لا شك أنها أغلى و أثمن من قيمة ساعة من عمل فلاح. هذه الفكرة غير صحيحة على الإطلاق. بالرغم من جمالها الظاهري و المنطق العامي المسبوغ عليها. فبكل بساطة، إذا لم يعمل هذا الفلاح و ينتج الطعام لمات هذا الطبيب جوعاً. و كذلك دعونا نجرب أن نحبس كل الأطعام لمدة شهرين و نرى ما مقدار الضرر الحاصل، ثم دعونا نحبس كل عمال النظافة و الصرف الصحي لمدة أسبوعين و نرى ماذا سيحصل. قد يعبث أكثر الناس، خاصة الذين يقومون بالصحة الوقائية، لسنوات دون الحاجة إلى طبيب، و لكن لو لو لم يأت عامل النظافة إذا مرض فلن ينفعه إلا الطبيب. فإذن لا فرق بين ساعات العمل. كل الأعمال لها نفس درجة الأهمية، إذ لا يمكن إزالة عمل إلا و سنرى اختلال الحياة كلها. و لا ننسى أن القلب ليس أشرف من الكبد و لا الكبد أشرف من الكلية. فانزع الكبد و أروني ماذا سينفعكم القلب.

كل ساعات الحياة هي ساعات من الحياة. و على ذلك يمكن أن نقيّم الساعة بمعيار موضوعي يشمل الكل. و على ذلك يكون المال مستند لا على حجر و لا على هوى. و لكن على واقع من الحياة. أي ساعة ساعة عمل.

احفظ هذه الفكرة قليلاً. و دعوني أشرح ساعات العمل و نظامها في اقتصادنا هذا. و للمعلومية فإني استوحيته من كتاب الله، من سورة فصلت، من الآيات التي تفصل خلق الله للعالم في ستة أيام، و من سورة يوسف، و غير ذلك. (تنبيه: و الاستيحاء ليست باستنباط فالقول قولي لا قول القرءآن فالخطأ و عدم الدقة و وجود الأحسن لا يعني إلا قصوري).

-.-

(عقل العمل)

٤- للعمل دررات. كل دورة تتكون من ١٥ سنة. ٧ سنوات و ٧ سنوات و عام. و العمل يكون في النهار. من بعد طلوع الشمس إلى قبل غروبها كحد أقصى مع راحة ساعة في الظهيرة. و في السنة ١٢ شهراً، ٨ أشهر عمل، و ٤ أشهر راحة . و في اليوم فترتين للعمل ، الفترة الصباحة من بعد طلوع الشمس إلى الظهيرة، و الفترة الثانية من بعد الظهيرة إلى قبل غروب الشمس. و يوجد في الأسبوع خمس أيام عمل كحدّ أقصى، ٤ أيام فترتين كحد أقصى و يوم واحد فترة واحدة و هي للتفكير في التطوير. و الحد الأدنى للعمل يومين لمدة فترة واحدة كل يوم زائد فترة التطوير في يوم آخر. أيام العمل من الأحد إلى الخميس، و يوم الخميس هو يوم فترة التفكير في التطوير. فهذه هي القاعدة العامة لنظام العمل. و معلوم أنه في الضرورة تُخالف القاعدة العامة.

أوّل سبع سنوات تكون العمل بالحدّ الأقصى، أي فترتين لأربعة أيام زائد فترة التطوير من اليم الخامس. ثم ثاني سبع سنوات يكون العمل بالحد الأدنى، أي فترتين ليومين زائد فترة التطوير من يوم ثالث. ثم إذا أبلى العمال بلاءاً حسناً و فاض الانتاج فيمكن أن يُعفى الناس من العمل لمدّة عام. و هذه فكرة جديرة بالنظر.

و بما أن العمل الصباحي أصعب لكون الإنسان عامّة يكره الاستيقاظ المبكّر و يحب السهر للعلم أو لما يشاء، خاصة أهل العلم الذين أرشهم الله إلى قيام الليل للدراسة، فنجعل قيمة ساعة الصباح أعلى من قيمة الساعة من الفترة الثانية. و لكن ألم نثبت أنه لا فرق بين ساعة و ساعة؟ فإذن يجب أن نرفض هذا التمييز المبني على رأي شخصي و نسبي. فمن الناس من يحب الاستيقاظ صباحاً و يكره العمل بعد الظهيرة، و العكس كذلك. فنبقى على قولنا الأول، و هو أن الساعة تساوي الساعة، إذ الحياة واحدة، فالذي يقتل عالما يُقتل قصاصا و كذلك الذي يقتل جاهلا يُقتل قصاصا.

فماذا عن عقد العمل؟ تقسم الأعمال بحسب حاجة المجتمع و التي تحددها الوزارات. و يجب أن يوجد خمس وزارات أساسية. كل واحدة تهتم بأحد فروع المعيشة. و تحدد الوزارة ما يحتاجه المجتمع. و القاعدة هي أن الوزارة تحدد حاجة الناس و تعرضها عليهم. و الناس تعمل لتلبية حاجاتها.

و قد علمنا أنه في الأسبوع ٤ أيام عمل و يوم تطوير، و كل يوم يحوي فترتين، و التطوير فترة، فإذن في الأسبوع كحد أقصى (٩ فترات) عمل.

و تعمل الوزارة على صياغة (عقد العمل بحسب الفترات) و تحدد فيه ثلاثة أمور: ماهية العمل المطلوب، و عدد ساعاته أو (فتراته) الأسبوعية، و مدة العقد (عدد الشهور أو السنين أو الأسابيع أيا كان). ثم على الناس أن تنظر

و تختار، فإذا اختار أحدهم و قبل بالعقل فيجب أن يضمن الالتزام بأن يجعل على نفسه العدوان إن هو أخلّ بالالتزام. و ذلك فقط ليكون قاتلا للتخاذل و تغيير الرأي و التردد. و يجب أن تكون كل العقود محكومة بشرطين أساسيين: عدم المشقة قدر الإمكان ، فليست الغاية هي مجرد إبقاء العمال بلا فائدة ليتموا شروطاً شكلية وثنية و لكن محكومة بالواقع الموضوعي ، و الإحسان في بيئة العمل من كل النواحي .

في العمل للمعيشة تكون الأولوية للأنثى على الذكر إذا تساووا في الكفاءة. و يفضل دائما أن لا يعمل الذكور للمعيشة لأنه على الرجل أن يعمل للعلم في الأصل. و بذلك يتم الزواج. فالقاعدة هي أولوية الأنثى للعمل للمعيشة.

٥- دعونا نعود الآن إلى مسألة وجود النقود و لكن جعلها تستند إلى ساعة العمل.

الإنسان يأخذن من المعيشة بقدر حاجته في الحالة السوية و عدم الحرمان و الشعور بالقصور. و إذا احتاج الإنسان إلى شئ و لم يستطع أن يحصله بطريقة مشروعة قانونيا فإنه سيحصله بطريقة غير قانونية، و أضف إلى ذلك أنه سيتأثر كل هيكله النفسي بهذا النقص و الجرم. و بناء على ذلك يجب أن يكون الأخذ من المعيشة ليس مبنيا على أوهام و لكن على الواقع الفعلي للناس. و لذلك المضطر الذي يسرق لا يُعاقب.

تظهر إشكاليات كثيرة من وجود النقود أيا كانت و مهما كان مستندها. و هي هي نفس الإشكالات الحالية. و إذا كان في ظل النظام الاقتصادي الحالي و الذي يعتبر متدنيا جداً بالنسبة لمجتمع راقي و لو قليلاً، مع ذلك توجد نسبة عالية من البطالة بسبب عدم الحاجة إلى العمّال. و في واقع الحال فإن العمّال الحقيقيين الذين يبقون أجسامنا حية لا يشكلون نسبة أعلى من ١٠-٢٠٪ من كل سكان العالم. فما ظنك لو تغير نظام التفاهة الحالي و ازداد العمل على تطوير الآلات، و فهم الناس حقيقة الأمر و أسباب الفرحة؟ لعلنا لا نحتاج إلى أكثر من ٥٪ من الناس لكي يوفروا أسباب المعيشة الراقية للناس. فلو جعلنا ساعات العمل سببا لكسب النقود، فمن أين سيكسب باقي ال٩٥٪ ؟ (ملحوظة :من هنا تفهم سبب قول بعض المفكرين الغربيين - "الشيطانيين" - أنهم يريدون إبادة معظم البشرية لأنهم "لا حاجة لهم" ، فتأمل تفرّع القضايا بعضهم على بعض. فأن تذمّ هؤلاء "الشياطين" بدون أن تذمّ ما شيطنهم في الأصل هو شيطنة منك). إن وجود ١٠-٢٠٪ من العاطلين كفيل بخلق مجتمع من المجرمين فما ظنك بأضعاف ذلك.

ثم ها نحن قد وجدنا معياراً لتقييم النقود ، و لو كبداية فقط ، فكيف سنستطيع أن نُقيّم الأشياء؟ و تقييم المنتجات سيؤدي إلى جعل العمل محكوم بالربح بدل المنفعة الواقعية، و ذلك طريق جهنم التي نسكن نحن في ظلالها اليوم.

فتغيير مستند النقود لن يغير إلا القشور. فلا فرق بين نقود مدعومة بحجر ملوّن اسمه ذهب، أو جيش مسلح، أو ساعات عمل. مجرد وجود سبب غير الحاجة الواقعية لكسب المعيشة فهذا يعني السقوط في جهنم. و لعل

الاختلاف بينهم هو كالاختلاف بين منازل الكفار و المنافقين ، فهذا في الدركة الثالثة و ذاك في الدرك الأسفل و هكذا.

و لكن ما الذي سيدفع الناس إلى العمل و قبول التعاقد ؟ هذه الحجة كما بيّنا من قبل هي من الأوهام التي يقوم عليها النظام الاقتصادي التافه و الذي سيسقط قريبا كما قال الله. {الحاجة هي التي تدفع الناس للعمل}. و ما النقود إلا وسيط لنيل هذه الحاجة. فالحاجة مثل رضا الله، و النقود مثل الأوثان التي ما يعبدها الناس إلا لتقربهم إلى الله زلفى. فإذا كنت تستطيع أن تكسب رضا الله مباشرة، فلا حاجة للأوثان.

و هذا هو الواقع الفعلي. الناس تعمل بسبب الحاجة. كالذي يدرس كتاب الله، ما الذي يدفعه إلى ذلك؟ كسب النقود ؟ أم أنه يريد حياة قلبه؟ فكذلك التي تعمل للمعيشة يدفعها إلى ذلك حياة الجسم. المتعة هي دفاع الناس. متعة القلب تدفع الناس إلى الدين، و متعة الجسم تدفع الناس إلى عقد العمل.

{أساس اقتصادنا مبني على مواردنا الطبيعية الفعلية}. فنعمل على الانتفاع بها بقدر ما نحتاج. ثم إذا فاض فائض فنستطيع أن نقود بأحد أمرين: إما أن نخزنه لكي نرتاح من العمل لمدة من الزمن. أو نبادله مع مجتمع آخر و نأخذ ما نحتاج إليه منهم. و القاعدة هي أن الاكتفاء الذاتي غاية من غاياتنا الأساسية (حتى لو لم نصل إليه في الخارج).

٦- كيف نتعامل مع الدول الأخرى ؟ نعمل على اكتساب أمرين منهم : ما نفتقر إليه من أمور المعيشة الضرورية. و ما وصلوا إليه من تطورات آلية و علمية. و نعطيهم مقابل ذلك أحد ثلاثة أمور على هذا التسلسل : أمور الزينة التي يعبدونها ، و ما وصلنا إليه من تطور و علم ، و فائض انتاجنا الذي لا نحتاج إليه.

فمثلا، إذا كان عندنا زينة من مجوهرات و ما شابه أو تحف أثرية و أمثال هذه التفاهات الثمينة في نظرهم. فنعمل على إعطائهم إياها في مقابل شراء أراضٍ عندهم لكي نكسب منها ، و نعمل على الحصول على أعلى سعر منهم. فإن الكتاب قد أجاز لنا ركوب البغال و الحمير. و كذلك نعمل على استقطاب علماءهم إلينا لكي يطوروا آلاتنا و ما نحتاج إليه. فأن يقوم الثور بحرث الأرض خير من أن يحرثها أحد الملوك.

ثم ما وصلنا إليه من تطور. إذ نحن لن نخسر شيئا بإعطائهم إياه و لكن سنكسبه منهم مثله أو أكثر. ثم إننا سنكسب أيضا من حيث إنهم سيستفيدون من علمنا ليتطوروا و بالتالي نستفيد نحن منهم لاحقا. و نعمل على عقد معاهدات لتبادل العلم قدر الإمكان. و القاعدة عندنا أننا لا نكتم العلم . فنعمل على الانتفاع به.

ثم في الحالات القصوى التي لا نملك عنها محيداً، نجيز لأنفسنا أن نبادل أمور المعيشة الأساسية لكي نحصل على ما ينفعنا مما ينقصنا. و ذلك بالطبع من فائض ما نلك.

و نهتم كذلك بأمور السياحة و استقطاب الأجانب و تنظيم أمثال هذه الأمور لننتفع بهدف تطوير حياتنا عامة. و ندبر طرف ذلك. إذ هؤلاء يهتمون برؤية ما يسمى "الآثار التاريخية" و ما شابه، فنعطيهم من هذه الأمور و نكسب نحن المنفعة الواقعية.

٧- إن كل من له عقل و عين ترى العواقب سيدرك أننا لو عملنا بهذا النظام العميق البسيط. و ما أسهل العمل به، فإننا سنحيا حياة الملوك، بل و سنكون من أقوى دول الأرض في مدة لا تزيد عن ٤٠ سنة، بل أقل. و لن تستطيع دولة أن تذلنا بدَيْن و لا بتملك أراضينا و لا شئ. هذا غير الرفاهية المعيشية التي لن نلبث حتى نراها انتشرت في كل مكان. و سيكون المجتمع كبيت من أسرة كبيرة (في أمور المال).

............–———..............

انتهى الكتاب و لله الحمد رب العالمين .